

تقرير لجنة المراجعة عن المركز المالي للربع الرابع من عام ٢٠١٣

قامت لجنة المراجعة والمشكلة بمعرفة مجلس الإدارة طبقاً لأحكام المادة (٧) من قواعد قيد الأوراق المالية بالبورصة والمشكلة من :-

الأستاذة / شيرين ممدوح عبدالباقي	عضو مجلس الإدارة - غير تنفيذي	رئيس
الأستاذ / أحمد أنور خالد	من ذوى الخبرة	عضو
الأستاذ / خالد حسن حسن	من ذوى الخبرة	عضو

بمراجعة المركز المالي للشركة عن الربع الرابع من عام ٢٠١٣ والمنتهى فى ٣١/١٢/٢٠١٣ وذلك قبل عرضه على مجلس الإدارة تمهيداً لإرساله لمراقب الحسابات .

وقد تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المصرية والتي تتفق مع معايير المحاسبة الدولية الصادرة من الإتحاد الدولى للمحاسبة . وقد تضمنت أعمال المراجعة إجراء فحصاً إختبارياً للمستندات والأدلة المؤيدة للقيم والإيضاحات الواردة بالقوائم المالية فى ٣١/١٢/٢٠١٣ وكذا تضمنت أعمال المراجعة تقييماً للسياسات والقواعد المحاسبية المطبقة وكذا سلامة العرض الذى قدمت به القوائم مما يعد أساساً مناسباً لإبداء رأينا على هذه القوائم المالية . وكذا تضمنت أعمال المراجعة فحص ومراجعة إجراءات الرقابة الداخلية للشركة والآليات والأدوات المستخدمة فى المراجعة الداخلية ووجدت متفقة مع أسس ومعايير المراجعة المصرية .

لم تمسك الشركة حسابات مالية منتظمة تتضمن كل مانص به القانون ونظام الشركة على وجوب إثباته فيها وقد وجدت القوائم المالية متفقة مع ما هو وارد بتلك الحسابات .

ورأينا :- أن القوائم المالية متفقة مع ما هو وارد بتلك الحسابات وتعبير بعدالة ووضوح فى جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي للشركة وعن أدائها المالي وتدفعاتها النقدية وذلك طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفى ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة .

لم تراجع حجم الأعمال بنسبة ٣٠.٣٠٪ تقريباً عن نفس الفترة من العام الماضى وذلك راجع للحالة السياسية التى تمر بها البلاد حالياً والمنعكسة بالتالى على الاقتصاد المصرى ككل وليس قطاع الأسمدة فحسب .

ورأينا :- أن إدارة الشركة لا تدخر جهداً فى العمل على تنشيط حركة البيع بشتى الوسائل الممكنة ، ولكن الظروف السياسية والاقتصادية الحالية التى تمر بها البلاد تجعل من مناخ العمل أمر غاية فى الصعوبة والأرتباك .

لم زيادة المخزون بنسبة ١٢.٦٠٪ تقريباً مقارنة بمخزون نفس الفترة من العام الماضى وهو يعد أمر طبيعى لما تمر به البلاد حالياً من ظروف سياسة غاية فى الصعوبة مما أنعكس بالسلب على الحالة الاقتصادية للبلاد .

ورأينا :- أن هذا أمر طبيعى لحالة الكساد الأقتصادي التى تشهدها البلاد منذ فترة ليست بالقصيرة والتي من المنتظر أن تستمر لحين تحسن الظروف السياسية للبلاد .



- لـ **زيادة المدينون والمصروفات المدفوعة مقدماً** بنسبة ٧.٣٠٪ تقريباً مقارنة بنفس الفترة من العام الماضى .
ورأينا :- أن هذا راجع لقيام الشركة بسداد دفعات مقدمة لبعض الموردين تحت حساب شراء أسمدة ، وأيضاً لقيام الشركة بالبيع الأجل لعدد محدود من العملاء لتنشيط حركة البيع وغزو أسواق جديدة .
- لـ **انخفاض الدائنون والمبالغ المستحقة الدفع** بنسبة ٦٩.٣٠٪ تقريباً مقارنة بنفس الفترة من العام الماضى .
ورأينا :- أن هذا يعد علامة جيدة على مقدرة الشركة فى سداد مديونيتها رغم ما تمر به البلاد من ظروف اقتصادية غاية فى الصعوبة .
- لـ **انخفاض المصروفات العمومية** بنسبة ٦.٨٠٪ تقريباً مقارنة بنفس الفترة من العام الماضى .
ورأينا :- أن هذا يعد علامة جيدة على مقدرة الشركة فى ترشيد مصروفاتها رغم الارتفاع الملحوظ فى تكلفة الخدمات .
- لـ **وقد قمنا بفحص ومراجعة التقارير الإدارية الدورية** ومنها مايقدم يومياً لرئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب مثل تقرير حركة تداول أسهم الشركة بالبورصة والذى يتضمن سعر الفتح ، أعلى سعر وصل إليه سعر السهم ، كمية التداول ، سعر الأقبال ويقدم هذا التقرير بصفة أسبوعياً كما يقدم بصفة شهرياً .
وأيضاً تقرير الأداء والذى يقدم بصفة شهرية للسيد رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب للشركة ويشمل هذا التقرير تقييم لأداء كل إدارة من إدارات الشركة (مدى الانضباط ، التعاون والتفاعل مع الإدارات الأخرى ، مدى أنجاز كل إدارة للمطلوب منها من أعمال بالدقة والسرعة اللازمةألخ) .
ورأينا :- أن هذه التقارير تعد جيدة وإيجابية وتساهم بشكل كبير فى مساعدة متخذ القرار فى اتخاذ مايراه مناسباً من قرارات تساعد على تقدم الشركة .

وفيما عدا تأثير ماورد فى الفقرات السابقة فمن رأينا أن المركز المالى للشركة فى ٢٠١٣/١٢/٣١ معبر وبوضوح عن نشاط الشركة وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفى ضوء القوانين واللوائح والنظم المصرية ذات العلاقة .

تحريراً فى ٢٠١٤/٤/١٦

عن لجنة المراجعة
ش.م.م
شيرين ممدوح عبدالباقى

توصيات مجلس الإدارة فيما ورد بتقرير لجنة المراجعة عن الربع الرابع من عام ٢٠١٣

تم الإطلاع على التقرير المقدم من لجنة المراجعة والمشكلة طبقاً لأحكام المادة (٧) من قواعد قيد الأوراق المالية بالبورصة والمقدم لمجلس الإدارة مع المركز المالى للشركة عن الربع الرابع من عام ٢٠١٣ ووصينا بالآتى :-

أولاً :- تراجع حجم الأعمال بنسبة كبيرة راجع لأسباب لا دخل لإدارة الشركة بها مثل :-

١- الظروف السياسية التى تمر بها البلاد حالياً مما انعكس بالسلب على الحالة الأقتصادية للبلاد .

٢- الارتفاع المستمر للدولار مما قد يعرض الشركة للخسائر الفادحة فى حالة الاستيراد .

٣- إيقاف الاتجار فى سماد اليوريا من قبل الدولة والشركات المنتجة لليوريا .

وهذا لا يمنع من دراسة أمكانية استحداث نشاط جديد أو فتح أسواق جديدة لأستمرار الأرتقاء بحجم الأعمال سواء كانت هناك يوريا أم لا ، والبحث عن البدائل الآمنة للارتفاع بحجم الأعمال .

ثانياً :- يرى مجلس الإدارة أن إدارة الشركة قامت بتقليص المصروفات العمومية والإدارية بنسبة جيدة رغم ما تمر به البلاد من ظروف أقتصادية غاية فى الصعوبة ، وبالتالي يرى مجلس الإدارة أن من قام بهذا العمل الجيد قادر أيضاً وبلا أدنى شك على إيجاد البدائل الآمنة للارتفاع بحجم الأعمال .

ثالثاً :- يوصى مجلس الإدارة إدارة الشركة بالتعاون مع المدير التجارى بالعمل على خلق وأستحداث أسواق جديدة للبيع ، كما يوصى مجلس الإدارة إدارة الشركة بالعمل على رفع كفاءة العاملين بالإدارة التجارية وتحفيز مندوبى البيع بحوافز غير تقليدية للارتفاع بحجم الأعمال .

رابعاً :- يثنى مجلس الإدارة على التقارير الدورية المقدمة له مع المركز المالى التى تساعد بشكل كبير ومتميز فى أتخاذ القرارات من قبل مستخدم تلك التقارير .

رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب

شريف ممدوح عبد الباقي



تحريراً فى ٥/٢/٢٠١٤

